الأمم المتحدة S/2013/124**

مجلس الأمن

Distr.: General
28 February 2013
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الخامس والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدِّمة

١ – قام مجلس الأمن، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وطلب إلي أن أطلعه بانتظام على الوضع في الميدان، وذلك بالتوازي مع استمرار عملية إعادة تشكيل البعثة، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الانتقالية وإعداد خطة انتقالية بالاشتراك مع حكومة ليبريا. ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة، فضلا عن معلومات محدثة عن أهم التطورات التي استجدت منذ تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/641).

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – في كانون الأول/ديسمبر، عقدت الرئيسة جونسون سيرليف مؤتمرا وطنيا أطلقت أثناءه رؤية ليبريا لعام ٢٠٣٠، وهي جدول أعمال سياسي واقتصادي طويل الأجل لكي يحقق البلد تطلعاته الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل مسائل تتعلق بإقامة نظام سياسي منصف وبالأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية، ضمن جملة أمور أخرى. وبالتزامن مع إطلاق جدول الأعمال هذا، عرضت الرئيسة خريطة طريق المصالحة الوطنية وجدول أعمال ليبريا للتحول، خلفا لاستراتيجية الحد من الفقر، بوصفها أدوات للمساعدة في دفع البلد صوب تحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحلول عام ٢٠٣٠.

** أعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية (٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣).

270313 260313 13-24195 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وحققت عملية الإصلاح الدستوري قوة دفع لدى قيام الرئيسة في آب/أغسطس بإنشاء لجنة لمراجعة الدستور، كلفت بتولي إجراء مراجعة تشاورية على نطاق البلد لدستور ليبريا. فالدستور الحالي يركز السلطة السياسية في الجهاز التنفيذي ويركز مهام الدولة في مونروفيا. وترأس اللجنة رئيسة القضاة السابقة، المستشارة غلوريا موسو - سكوت، وتضم خمسة أعضاء ذوي خلفيات دينية وسياسية وإقليمية متنوعة. ويتوقع من اللجنة أن تقترح إصلاحات للرئيسة. وستنظر الهيئة التشريعية لاحقا في المقترحات، التي ستطرح لاستفتاء وطني، لا يمكن أن يُجرى، بموجب القانون، إلا بعد مضي اثني عشر شهرا على موافقة الهيئة التشريعية. ووفقا للإطار المرجعي للجنة، من المقرر أن تكتمل العملية قبل انتخابات منتصف المدة لمجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ مع أن اللجنة قد طلبت تمديد ذلك الأجل. وتدعم الأمم المتحدة العملية، بوسائل منها جهود تعبئة الموارد.

٤ - وقد تقدمت جهود إصلاح النظام الانتخابي، حيث بدأت اللجنة الوطنية للانتخابات إجراء مشاورات غير رسمية مع الهيئة التشريعية بشأن مشروع لقانون الانتخابات، من المتوقع أن يتضمن جملة إصلاحات منها توضيح إجراءات الاستفتاء. كما أجريت مشاورات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات الدينية والنسائية في ١٠ من مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة، ومع لجنة عاملة خاصة بغية إدماج المنظور الجنساني في عملية الإصلاح.

٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شرعت الحكومة في إجراء مشاورات في مونروفيا بشأن خريطة طريق المصالحة الوطنية مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأعضاء الهيئة التشريعية. ولم تُعقد مشاورات أوسع نطاقا مع عامة الناس حسبما كان مقررا، وقيل إن ذلك يُعزى إلى عدم توافر الأموال. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استقالت ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل، من منصبها كرئيسة للمبادرة الليبرية للمصالحة، حيث ذكرت خيبة أملها بسبب ما وصفته بانتشار الفساد والمحسوبية. وفي كانون الأول/ديسمبر، عينت الرئيسة جونسون سيرليف جورج ويه من حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، الذي نافس في انتخابات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ بصفته حامل لواء ذلك الحزب ونائب حامل لوائه، سفيرا للسلام بغية الإشراف على جهود المصالحة الوطنية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، شكّل السيد ويه لجنة من ١٢ عضوا لإعداد مساهماته في جهود المصالحة الوطنية وإدارتها.

٦ - ولم يتسنّ بعد تحديد منتدى مشترك يمكن للأحزاب السياسية أن تسهم من خلاله على نحو مباشر في عمليات الإصلاح، بما في ذلك مراجعة الدستور وإصلاح الانتخابات. وفي الوقت الراهن، هناك منتديان يتناولان هذه المسائل، هما اللجنة الاستشارية المشتركة بين

جميع الأحزاب، التي تقودها اللجنة الوطنية للانتخابات ولكنها تقتصر على مسائل إصلاح الانتخابات، والمنتدى الاستشاري السياسي، الذي يقوده المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي ولكن عضويته لا تضم سوى نصف الأحزاب السياسية تقريبا. وقد فشلت الجهود التي بذلت لدمج المنتديين عقب نشوب خلافات، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق الغرض من اللجنة الاستشارية ليتجاوز المسائل الانتخابية ويشمل سائر عمليات الإصلاح.

٧ - وقد ذهبت الهيئة التشريعية الثالثة والخمسين في عطلتها الزراعية في أيلول/سبتمبر بعد أن سنت ٢٢ مشروع قانون وأقرت الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وافتتحت الدورة الثانية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث ألقت الرئيسة جونسون سيرليف بيانها عن ''حالة الأمة'' في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وشددت فيه على مبادرات الحكومة الجديدة والأكثر شفافية في مجال الميزانية، بما في ذلك تقديم إطار إنفاق متوسط الأجل مدته ثلاث سنوات، وصوغ خطط واسعة النطاق للبنى التحتية والطاقة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت العلاقات بين الهيئة التشريعية والجهاز التنفيذي بالتوتر في بعض الأحيان، حيث هدد بعض نواب المعارضة باستهلال إجراءات تهدف إلى إقالة الرئيسة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كما أعرب بعض أعضاء الهيئة التشريعية عن قلقهم من أنه لم يجر التشاور معهم بقدر كاف بشأن عدد من الإجراءات التي يقودها الجهاز التنفيذي، بما في ذلك رؤية ليبريا لعام ٢٠٣٠ وخريطة طريق المصالحة الوطنية. ولا تزال التحديات قائمة، رغم الحوار الذي يسّر إجراؤه كل من المجلس التقليدي الوطني لليبريا والمجلس الليبري للكنائس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩ - وكانت إحدى نقاط الخلاف المستمر تتمثل في دور شركة النفط الوطنية في ليبريا في مبادرات إصلاح قطاع النفط. وقد أعربت الهيئة التشريعية، التي أطلقت إصلاحات خاصة بها، عن تحفظات بشأن عملية إصلاح موازية يقودها الجهاز التنفيذي وتهيمن عليها شركة النفط، التي يرأس مجلسها ابن الرئيس. وقد عقد مجلس الشيوخ جلسات استماع بشأن قيام المفوضية العامة لمراجعة الحسابات بإقالة ٤٦ من أعضائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وذلك بسبب مشاركتهم المزعومة في مراجعة حسابات الشركة. وفي هذه الأثناء، أوقفت عملية مراجعة الحسابات بناء على طلب مجلس الشركة. ووسط انتقادات علنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شارك بعض طلاب الجامعات في مظاهرة سلمية طالبت باستقالة المراجع العام للحسابات وإعادة الموظفين المقالين. كما استقال أحد نواب المراجع العام احتجاجا على ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٠ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، تلقى مجلس الشيوخ رسالة من الرئيس السابق تشارلس تايلور يطلب فيها إلى الحكومة أن تقدم إليه ما يمنح عادة إلى رئيس دولة سابق من عطاء مالي وامتيازات وحماية دبلوماسية. ويخضع الطلب للنظر حاليا. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، بدأت المحكمة الخاصة لسيراليون في عقد جلسات استماع في الاستئناف المقدم من السيد تايلور، الذي كانت المحكمة قد حكمت عليه بالسجن لمدة ٥٠ عاما بعد إدانته بالمساعدة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتحريض عليها في سيراليون.

باء - الحالة الأمنية

١١ - لا تزال الحالة الأمنية في ليبريا مستقرة ولكنها هشة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ٣١ حادث عنف غوغائي، بما في ذلك أربع حوادث عنف ضد السلطات الوطنية وضد البعثة. ولا تزال حوادث السطو المسلح والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب، تشكل شواغل أمنية رئيسية. ويُقال إن نصف حوادث السطو المسلح البالغ عددها ٢١١ حادثة والتي أبلغ عنها قد استعملت فيها أسلحة نارية. وظل معدل العنف الجنسي ضد النساء والفتيات عاليا، وكان ٧٠ في المائة من الضحايا من القصر ونحو ١٨ في المائة من الفتيات دون سن العاشرة.

١٢ - كما لا تزال حالات التوتر السائدة في عدة مناطق امتيازات زراعية تشكل تحديات أمنية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، هدد عدة أفراد مسلحين إدارة شركة سلالا للمطاط وعمالها في مقاطعة مارغيبي، حيث ادعوا أن المجتمعات المحلية لم تتلق ما وُعدت به من تعويضات مقابل شراء الأراضي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع العاملون في مزرعة سايم داربي في مقاطعة بومي احتجاجا على اختفاء أحد العمال، والقوا باللوم على الشركة. كما كانت ثمة مواجهات بين العمال والإدارة في مزارع شركة كافالا وشركة ليبريا الزراعية، في مقاطعتي ماريلاند وغراند باسا، على التوالي.

١٣ - ونُظّمت عدة مظاهرات سلمية عموما، إضافة إلى ثلاث مظاهرات انطوت على اضطرابات. وشارك في العديد من المظاهرات عاملون في القطاعين العام والخاص، كانوا يطالبون برواتب متأخرة. وجرت معظم المظاهرات في مونروفيا في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عندما خرج مئات الطلاب والمعلمين احتجاجا على عدم دفع رواتب المعلمين. وفي أيلول/سبتمبر، اشتبك ٣٠٠ عضو من حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي المعارض مع الشرطة في مونروفيا، بسبب الادعاء بعدم التصريح بالمسيرة. ورغم وجود شواغل أمنية بشأن احتفال المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي بأحداث ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التي أطلق فيها النار على أحد أعضاء الحزب وقُتل في اشتباك مع قوات الأمن، فقد

ساد مناخ سلمي. وتصدت أجهزة الأمن الوطنية، بمشورة البعثة و/أو دعمها التشغيلي، لجميع المظاهرات و لم ترد تقارير عن وقوع حوادث كبيرة.

١٤ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أسفر حادث مرور بمشاركة أحد أفراد البعثة، وأدى إلى وفاة شخصين، عن عنف غوغائي في مقاطعة مارغيبي وحرق مركبة تابعة للأمم المتحدة. ونشبت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اضطرابات شارك فيها أكثر من ١٠٠ شخص على الطريق السريع بين مونروفيا وغبارنغا بعد أن طعن جندي بالقوات المسلحة الليبرية سائق دراجة نارية للأجرة. وقد استجاب أفراد الشرطة الليبرية، جنبا إلى جنب مع جنود البعثة وشرطتها، بالحضور إلى مسرحي الحادثتين.

جيم - المسائل الإقليمية

١٥ - لقد تحسن الوضع على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار، حيث لم يقع سوى هجوم واحد عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما هو مبين في تقريري المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/964). ومع ذلك، لا تزال ترد تقارير مستمرة عن عناصر مسلحة تعمل على طول الحدود وشائعات عن هجمات وشيكة، مما أسهم في تدفق نحو ١ ٨٠٠ لاجئ من كوت ديفوار إلى ليبريا في أيلول/سبتمبر عقب الهجوم الذي وقع في ١٣ آب/أغسطس في بيهيكاهويبلي في كوت ديفوار.

١٦ - وواصلت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار تعزيز نهجهما الثنائي في معالجة أمن الحدود. وخلال اجتماع عقد في أبيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وافقت الرئيسة جونسون سيرليف والرئيس واتارا على إجراء عمليات مشتركة لأمن الحدود وإعادة تنشيط اللجنة المشتركة للتعاون بين كوت ديفوار وليبريا التي أنشئت في عام ١٩٧٢، والتي توفر إطارا للتعاون في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والقضائية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية. وفي الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣ كانون الثاني/يناير، سيّرت القوات المسلحة الليبرية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار دوريات نهرية مشتركة على طول نهر كافالا.

١٧ - وفي الوقت نفسه، مُدّدت لفترة ٩٠ يوما إضافية على الأقل عملية استعادة الأمل، التي تشارك فيها وحدة التصدي لحالات الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والجنسية والقوات المسلحة الليبرية. وهذا هو التمديد الثالث منذ أن أطلقت الحكومة عملية الحدود في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد خففت العملية من حدة التهديدات الأمنية

وساهمت في إلقاء القبض على ٣٠ من العناصر المسلحة المشتبه فيها وكشف سبعة مخابئ للأسلحة خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت الشرطة الوطنية القبض على ''جنرال'' بارز من إحدى الفصائل المتحاربة السابقة في ليبريا في غانتا، مقاطعة نيمبا. وفي وقت لاحق، تم في مونروفيا توجيه اتهام له ولأحد معاونيه بتجنيد مقاتلين للمشاركة في عمليات في كوت ديفوار. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتشفت قوات الأمن الليبرية مخبأ للأسلحة في مقاطعة غراند غيديه يحتوي على ثلاثة أسلحة، ثبت أنها كانت بحوزة حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين قُتلوا في غرب كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي إطار الاتفاقات الثنائية، طلبت حكومة كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى حكومة ليبريا تسليم ثمانية لاجئين إيفواريين مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واللاجئون محتجزون في ليبريا على خلفية اتهامات متصلة بالهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعُقدت في منروفيا جلسة استماع للنظر في طلب التسليم في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

١٩ - وكما جاء في تقريري الأخير، عززت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعاونهما، بما في ذلك عن طريق تنشيط ''عملية مايو''، والقيام مرتين في الشهر بتسيير دوريات متزامنة على الحدود تليها اجتماعات مع العناصر العسكرية والمدنية للبعثتين، وأفراد الأمن من ليبريا وكوت ديفوار، والمسؤولين المحليين وقادة المجتمع المحلي. وتتيح هذه الاجتماعات تبادل المعلومات، كما تساعد في تبديد الشائعات، وتيسّر تحمّل المسؤولية المشتركة عن أمن الحدود. وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتسيير ودوريات جوية ودوريات راجلة منقولة جوا على الحدود، تشمل دوريات جوية متزامنة مع دوريات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالإضافة إلى ثلاث دوريات جوية منفصلة عابرة للحدود تم تسييرها بناء على طلب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وواصلت البعثتان تحسين تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات، إضافة إلى التعاون في المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستجابة لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز التعاون بين البعثتين لتحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية، تقوم البعثة بإنشاء قدرة للتعاون الإقليمي/المشترك بين البعثتين لتعزيز الجهود الرامية إلى إنجاز المهمة المسندة إليهما.

٢٠ - وتجاوز التعاون أيضا المهام الأمنية وتقاسم الموارد، حيث اتفقت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على تحديد

مبادرات طويلة الأجل ذات أهداف محددة لتعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية، مثل تحسين الظروف المؤاتية للعودة المستدامة وإعادة إدماج الأشخاص المشردين. وتشمل مجالات التركيز التي ستشارك فيها أسرة الأمم المتحدة بأكملها في كلا البلدين الأمن الغذائي، وتوفير سبل عيش بديلة، وتسوية المنازعات على الأراضي، وتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة، وعمالة الشباب، والحد من العنف الأهلي ونزع السلاح. وفي هذا السياق، يجري البحث عن تمويل لخطة عمل تجريبية مدتها ثلاث سنوات تنفذ عبر الحدود وتتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والتماسك الاجتماعي، ويتوقع أن تُطلق في أوائل عام ٢٠١٣.

٢١ - وبقيت الحالة على طول حدود ليبريا مع غينيا وسيراليون مستقرة عموما. وخلال الانتخابات التي جرت في سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أنشأت الأجهزة الأمنية الليبرية آليات تنسيق أمني للحيلولة دون انتشار الاضطرابات، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وقامت البعثة، في إطار التدابير الاحتياطية التي اتخذتها خلال فترة الانتخابات، بنشر طائرة هليكوبتر عسكرية إلى فريتاون وزيادة الدوريات الجوية والراجلة في سياق عملية لوكو التي تشترك في تنفيذها البعثة والأجهزة الأمنية الليبرية والسيراليونية. كما استمرت عملية سيسكين، التي تضم تسيير دوريات مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والوكالات الأمنية الليبرية والغينية على الحدود الليبرية الغينية.

دال - الحالة الإنسانية

٢٢ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها، بما في ذلك الحكومة، الاضطلاع بعملية تهدف إلى التحقق وتسجيل الإحصائيات الحيوية. وفي ١٨ شباط/فبراير، كانت قد تم تسجيل ١٦٨ ٦٤ لاجئ إيفواري في ليبريا. وفي حين أن هذا يمثل زيادة تتجاوز ١٠٠ ٦ لاجئ منذ تقريري الأخير، شهد عدد الوافدين انخفاضا حادا اعتبارا من شهر تشرين الأول/أكتوبر، وعاد نحو ١٧٦ ٢ لاجئا إلى كوت ديفوار في شهر كانون الثاني/يناير وحده. وتقدر المفوضية عدد اللاجئين الذين سيعودون إلى كوت ديفوار في عام ٢٠١٣ بنحو ٠٠٠ ١٦ لاجئ. وعلى الرغم من سياسة الحكومة المتمثلة في نقل اللاجئين إلى المخيمات، كانت نسبة ٤٢ في المائة من اللاجئين الإيفواريين تقريبا لا تزال في نحو ٢٠٠ في المجتمعات المحلية المضيفة في نهاية عام ٢٠١٢. ويصعب الوصول إلى هذه المجتمعات المحلية، كما أن فرص كسب الرزق التي توفرها محدودة.

٢٣ - وواصلت الحكومة أيضا جهودها الرامية إلى دمج مخيمات اللاجئين لتبسيط عمليات تقديم الخدمات وتوفير الحماية والمساعدة. ومن المقرر أن يغلق مخيم دوغي في مقاطعة غراند

غيديه بحلول آذار/مارس ٢٠١٣ وأن يُنقل سكانه البالغ عددهم ٧٠٠ ٥ نسمة إما إلى المخيم الذي كان يتبع سابقا لشركة برايمر لإنتاج الخشب في مقاطعة غراند غيديه أو إلى مخيم ”ليتل وليبو“ في مقاطعة ميريلاند. واتخذت الحكومة أيضا خطوات للمحافظة على الطابع المدني للجوء، بما في ذلك من خلال نشر وحدات شرطة إلى المخيمات. بيد أن الشائعات لا تزال تشير إلى استمرار الاضطراب عبر الحدود، كما أن أمن اللاجئين لا يزال مصدر قلق، وذلك كما جاء في الفقرة ١٥ أعلاه.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٢، لم يتم توفير سوى نسبة ٣٨ في المائة من المبلغ الذي طُلب في إطار النداء الإنساني الموحد والبالغ قدره ٩٧ مليون دولار. وبدلا من إطلاق نداء موحد لعام ٢٠١٣، قام فريق الأمم المتحدة القطري بوضع خطة للاستجابة الإنسانية، تستلزم تمويلا قدره ٣٦ مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الملحة في سبع مقاطعات.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، عملت حكومة ليبريا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لوضع خطط تأهب خاصة بكل بلد للتصدي للكوارث وتحديد المخاطر في قطاعي التعدين والغابات. ونتيجة لهذه الجهود، أُعدّ مشروع قانون ينص على إنشاء جهاز وطني لإدارة الكوارث، يجري استعراضه من جانب الهيئة التشريعية.

هاء - حالة حقوق الإنسان

٢٦ - أحرزت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقدما في التغلب على التحديات التنظيمية التي كانت لا تزال تواجهها. وواصلت اللجنة العمل مع المجتمع المدني والوزارات لوضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي من المتوقع أن تصدق عليها الحكومة في وقت لاحق من هذا العام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، وعقب التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باشرت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة ببذل جهود رامية إلى وضع استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلقت اللجنة حملة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، وذلك بالتعاون مع الدول والجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

٢٧ - وبدأ، خلال الفترة قيد الاستعراض، تنفيذ المبادئ التي وضعتها الحكومة لتنظيم الممارسات التقليدية لجماعتي ساندي وبورو السريتين، وهي ممارسات تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس في بعض المناطق. واتفق الزعماء التقليديون في مقاطعة غراند كيب ماونت على عدم ممارسة أنشطة جماعة ساندي أثناء فترة التعليم النظامي وذلك من خلال تحسين معدّل التحاق الفتيات بالمدارس.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شيّدت جماعتا ساماي وكبولوبالا في مقاطعة بونغ نصبا تذكاريا للأشخاص الذين قتلوا أثناء النزاع، بما في ذلك نحو ٥٠٠ ضحية استُخرج رفاتهم وأعيد دفنهم في عام ٢٠٠٩، مما شكل أول عملية تخليد لذكرى من هذا النوع.

واو - الحالة الاقتصادية

٢٩ - في إطار الجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتخطيط لما بعد عام ٢٠١٥، عينتُ الرئيسة جونسون سيرليف بوصفها أحد الرؤساء المشاركين الثلاثة للفريق الرفيع المستوى المكلف بتقديم رؤية لخطة عالمية جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واجتمع الفريق في مونروفيا في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن العوامل التي تؤدي إلى تحول هيكلي من خلال جدول أعمال متفق عليه.

٣٠ - وما فتئ الاقتصاد الليبري يشهد نموا مطّردا بسبب زيادة الطلب على السلع الأساسية التصديرية وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٨,٧ في عام ٢٠١١، وذلك بفضل صادرات المطاط والخشب وركاز الحديد، وزيادة نشاط منح الامتيازات، والتوسع الذي شهده قطاع البناء. وازدادت مساهمة قطاع التعدين في النمو من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساسا إلى التوسع في إنتاج ركاز الحديد. غير أنه نظرا إلى محدودية فرص العمل في قطاع التعدين واستمرار ضعف أداء القطاع الزراعي، ما زالت البطالة مرتفعة للغاية ولا سيما في صفوف الشباب. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن ينخفض التضخم من ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، لكن ليبريا لا تزال عرضة للزيادات في أسعار الوقود والغذاء العالمية إذ لا يزال البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، مما يمكن أن يؤثر على معدل التضخم.

ثالثا - تنمية القدرات الوطنية في قطاعي الأمن والعدالة

ألف - التخطيط للمرحلة الانتقالية وتنفيذها

٣١ - بعد نجاح حلقة العمل المشتركة التي نظمتها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، ازداد زخم الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة المعني بالمرحلة الانتقالية، وانتقلت هذه الأنشطة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون

الأول/ديسمبر، سُلِّمت عدة مرافق صغيرة إلى الحكومة، بعد أن قلصت البعثة وجودها العسكري في المناطق الأكثر استقرارا. بيد أنه في كانون الثاني/يناير، نقل موقع بحجم سرية في فويا، مقاطعة لوفا، إلى وزارة الداخلية بدلا من نقله إلى مسؤولي الشرطة والهجرة، نظرا لعدم توفر الموارد لدعم نشر أفراد الشرطة والهجرة، مما يبين القيود على الوطنية على تخطيط القدرات والمعدات والموارد المالية والإدارة. كما يشكل ضعف الهياكل الأساسية، وبخاصة الطرق، تحديا كبيرا أمام أجهزة الأمن الوطنية، وهذا مصدر قلق سيتفاقم مع سحب عناصر التمكين العسكرية التابعة للبعثة.

٣٢ - ووضعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا خارطة طريق للمرحلة الانتقالية تتضمن جداول زمنية شاملة، وتحدد جميع العناصر المتصلة بنقل المسؤوليات الأمنية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك تعزيز الوجود الحكومي، حسب الاقتضاء، في المناطق التي أخلتها قوات البعثة. ويتم استخلاص الدروس من المرحلة الأولى من تصفية البعثة الجارية، وهي دروس سيُسترشد بها عند التخطيط لعمليات تقليص أكبر في قوام البعثة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وسيجري تنفيذ هذه العمليات على نحو تدريجي، مع إبقاء الحالة قيد الاستعراض الدقيق.

٣٣ - وعُقد اجتماع للفريق الأساسي المعني بالمرحلة الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم توسيع نطاقه ليشمل جميع رؤساء الأجهزة الأمنية، أظهر الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة في مجال الأمن ووزارة المالية لسد أوجه العجز المباشرة في الموارد خلال الأشهر الستة المقبلة. ولهذه الغاية، يقوم الفريق العامل بإعداد تحليل للفجوات في القدرات المدرجة في الميزانية ستتم مناقشته في معتكف سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٣. وسيتم في معتكف الفريق العامل تحديد التكاليف المحدَّثة للعملية الانتقالية، التي قُدرت في ٢٠١٠ بنحو ٧٠ مليون دولار للسنة الأولى، مع تكلفة سنوية لاحقة تقدر بنحو ٣٠ مليون دولار.

باء - استراتيجية وبنية الأمن الوطني

٣٤ - كما أشرت في تقريري الأخير، تضمنت الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ التي عرضت في بادئ الأمر تخفيضات في الإنفاق على عناصر قطاع الأمن، وإن ارتفع إجمالي المخصصات نتيجة لزيادة مخصصات الجيش الوطني. ثم عُدلت الميزانية في آب/أغسطس ٢٠١٢ ووقعت عليها الرئيسة في أيلول/سبتمبر ليصبح لها مفعول القانون. ومقارنة بالميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١١، زادت مخصصات الشرطة الوطنية الليبرية بنسبة ٢٩ في المائة، بينما زادت مخصصات مكتب الهجرة والجنسية بنسبة ٦٩ في المائة. وكذلك

زادت مخصصات الجيش الوطني بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بالميزانية السابقة. ومع هذه الزيادات، ما زالت الأجهزة الأمنية تواجه تحديات تشغيلية بسبب الصعوبات التي تعترض حصولها على الأموال المخصصة لها.

٣٥ - وما زال تعزيز الرقابة والمساءلة داخل القطاع الأمني من المتطلبات البالغة الأهمية لعملية الإصلاح. وقد خصص صندوق بناء السلام موارد لدعم عملية استعراض آليات الإدارة والمساءلة داخل الشرطة الوطنية ووزارة العدل والسلك القضائي. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة العدل، بدعم من البعثة، بإنشاء آلية لتقديم الشكاوى المدنية وهيئة رقابية مدنية مستقلة ستكون مبدئيا مختصة بالرقابة على الشرطة. وأنشأت وزارة العدل فريق عمل تقني لدعم هذه المبادرات، وسيكون من مهامه أيضا إعداد قانون جديد للشرطة. ويُتوخى في القانون الجديد، إلى جانب معالجته مسائل من قبيل الحجم والهيكل المثاليين لجهاز الشرطة، بما يشمل دمج المكتب الوطني للتحقيقات ضمن هيكل الشرطة الوطنية، أن يوضّح بعض المسائل الهامة على صعيد التنسيق، ومنها مسألة تنظيم العلاقة مع الجيش الوطني الليبري وفقا للخطوط العريضة المنصوص عليها في قانون الدفاع الوطني لعام ٢٠٠٨.

٣٦ - وأنشأ فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية آلية ربع سنوية لتنسيق الأنشطة التي تتناول الشؤون الجنسانية والقطاع الأمني، بما يشمل إعداد وحدة نمطية أساسية للمسائل الجنسانية وإصلاح القطاع الأمني كي تستخدمها الأجهزة الأمنية الوطنية. ومع استمرار الجهود الرامية إلى تعميم احترام حقوق الإنسان في القطاع الأمني، مع التركيز على التوسّع في رصد حقوق الإنسان داخل كل من الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والجنسية والجيش الوطني وإخضاع هذه الجهات للمساءلة عن هذا الأمر، أُبلغ عن ثماني حالات لانتهاكات وقعت على أيدي أفراد في القطاع الأمني. وعلى الرغم من تحقيق الشرطة في هذه الحوادث، لم تُتخذ بعد أي إجراءات تأديبية في حق الضباط المعنيين.

٣٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، سنّ المجلس التشريعي القانون المنشئ للّجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة المنوط بها وضع وتطبيق تدابير تحديد الأسلحة. ولم تخصّص الموارد المالية للّجنة بعد، ولم يتم تعيين أعضائها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، انتهى سريان الأمر التنفيذي ٣٤ الذي فُرض بموجبه حظر مؤقت على امتلاك الأسلحة النارية. وهناك مشروع قانون لتحديد الأسلحة النارية قيد نظر المجلس التشريعي يُهدف به إلى تحديث التشريع الحالي الذي لم يعد مواكبا للعصر.

جيم – الشرطة الوطنية

٣٨ – أقرت حكومة ليبريا وشركاؤها بأنه إلى جانب الاحتياج إلى مزيد من أفراد الشرطة، تعدّ معالجة قضايا من قبيل نوعية التدريب والمعايير المهنية والمساءلة وثقة الجمهور والاستدامة من الأمور المحورية لتمكين الشرطة من تأدية مهامها. وكما هو مبين في الفقرة ٣٥ أعلاه، يُتوخّى في قانون الشرطة الجديد الجاري إعداده توضيح مهام الشرطة وهياكلها، وعلاقتها بغيرها من الأجهزة الأمنية، ومعالجة القضايا المؤثرة، بشدة على إمكان اكتساب جهاز الشرطة صفة الاحترافية، كقضايا التعيين والترقية.

٣٩ – وبذلت الشرطة الوطنية جهودا، بدعم من البعثة، في سبيل تعزيز الرقابة المدنية على الشرطة للمساعدة على إكسابها صفة الاحترافية وتعزيز ثقة الجمهور فيها. وقد أنشأ قسم المعايير المهنية، المنوط به التحقيق في حالات سوء سلوك الضباط، قاعدة بيانات لرصد حالات سوء السلوك، وهو بصدد اتخاذ تدابير لتحسين حماية السرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الشرطة الوطنية الليبرية ما يربو على ٦٠٠ من لقاءات الخفارة المجتمعية في مختلف أنحاء البلاد، وكان من بينها ٣٠ برنامج توعية شاركت فيها المدارس. وقد تبيّن تزايد استعداد الجمهور للمشاركة في لقاءات الخفارة المجتمعية ولتوفير المعلومات التي من شأنها المساعدة على منع الجريمة والحدّ من الاعتقالات.

٤٠ – وفي ١ شباط/فبراير، كان قوام الشرطة الوطنية الليبرية يبلغ ٤ ٤١٧ فردا، من بينهم ٧٦٧ من النساء، وكان من بين هؤلاء النساء ٣٦ في مناصب قيادية. وقد تخرّج من أكاديمية الشرطة في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٤٥ ضابطا، من بينهم ٤٨ امرأة. وقد تأخر تدريب ٣٠٣ مرشّحين إضافيين حتى منتصف شباط/فبراير، لعدم توافر التمويل، وسيبدأ تدريب ٣٠٠ مرشح غيرهم في وقت لاحق من العام في ظل زيادة الطاقة الاستيعابية للأكاديمية لتستوعب ٦٠٠ مرشّح في السنة.

٤١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنجاز ١٣ مشروعا لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية انصبّ تركيزها على تعزيز الكفاءة العملياتية، والقدرات في مجالي التحقيقات والتدريب، والمساءلة الإدارية. وكذلك أنشأت الشرطة الوطنية الليبرية لجانا لاستعراض المشاريع تجتمع أسبوعيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بدأ مختبر علوم الأدلة الجنائية التابع للشرطة استخدام معدّات فحص المقذوفات وبدأ التدريب على استخدام هذه المعدّات، وهو ما سيساعد في جمع الأدلة الموثوقة في القضايا الجنائية التي يكون للأسلحة النارية دور فيها.

٤٢ - وما زالت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية تعمل على تنمية قدراتها تدريجيا وتستفيد من تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الوحدة نجاحا في التحقيق في حالات مزعومة للاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال. وتلقّى عدد من ضباط الوحدة وضباط الإنتربول تدريبا على الكشف عن المخدرات وعمليات الاتجار بها وعمليات تهريب الأسلحة، وعلى التحقيقات والعمليات المتصلة بالجريمة عبر الوطنية والمنظمة.

دال - مكتب الهجرة والجنسية

٤٣ - بدأت عملية الإصلاح الشامل لمكتب الهجرة والجنسية في شباط/فبراير ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، قام هذا الجهاز بفرز وتعيين وتدريب ٢٥٠ مرشحا. ولئن تجاوز العدد الإجمالي لأفراد المكتب ١ ٨٠٠ فرد، فستنهى خدمة العديد منهم في أثناء إجراءات الفرز والتدريب.

٤٤ - وأحرز المكتب تقدما في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حيث أنشأ مجلسا للاستعراض الاستراتيجي للمشاريع. وأقرت وزارة العدل عددا من المبادرات منها إعداد دليل إرشادي للمهام ووضع مدونة لقواعد السلوك وسياسات لإدارة الأصول. وهناك هيكل منقح للرتب ما زال في انتظار إقراره. وكذلك استمر العمل على بناء قدرات المكتب، حيث تلقّى موظفو الهجرة التدريب المتخصص في مجموعة من المجالات، ومنها مكافحة الاتجار بالبشر وكشف الوثائق المزوّرة، أساسيات أعمال الاستخبارات والتحقيقات.

٤٥ - وتزايد الدعم المقدّم من الجهات المانحة للمكتب، وهو دعم مطلوب بشدة في ظل الدور الهام المنوط بالمكتب في تأمين حدود البلد، واشتمل هذا على توفير المعدّات الحاسوبية والتمويل لأعمال كشف الوثائق المزوّرة وتقديم الدعم لصياغة السياسة العامة للهجرة. وأُنجزت أعمال البنى التحتية في خمس نقاط حدودية خلال الأشهر الستة الماضية بدعم مالي من المشاريع السريعة الأثر التابعة للبعثة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، خصّصت حكومة ليبريا أرضا لإقامة مقر جديد للمكتب، وهي بصدد حشد الدعم من الجهات المانحة لبناء المقرّ.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٤٦ - استمر تحسين التنسيق داخل قطاعي العدالة والأمن. ومما شكّل إسهاما كبيرا في هذا الصدد النهج التعاوني الذي أُتبع خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج المشترك للعدالة والأمن، والقيادة التي وفّرتها الهيئة الرقيبة على البرنامج، ألا وهي مجلس العدالة والأمن الذي

يضمّ عناصر من السلك القضائي ووزارة العدل والمجتمع المدني والجهات المانحة والأمم المتحدة.

٤٧ - وما زال إحراز التقدّم مستمرا في عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز إمكانية لجوء الليبريين إلى القضاء. ويجري إدخال مركز العدالة والأمن التجريبي، الذي أقيم في غبارنغا، بدعم من صندوق بناء السلام، طور التشغيل مع تغطية المنطقة بخدمات المراقبة وبنشاط الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني. وتجرى كذلك أنشطة تثقيف مدنية بواسطة مكتب الخدمة المدنية بهدف تعريف المجتمعات المحلية بالمركز. وقد تم نشر مراقب لحقوق الإنسان ومدعيين عامين ومحاميين عامين في كل من مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا. وبدأ ٢٠ من ضباط المؤسسات الإصلاحية المقرّر نشرهم في منشآت داخل المنطقة تلقّي التدريب التوجيهي، وبدأ مرفق التدريب التابع للمركز توفير التدريب لموظفي العدالة والأمن. ومن المتوقع أن يدخل المركز طور التشغيل الكامل في الربع الثاني من عام ٢٠١٣. ولن يتسنّى إجراء تقييم أولي لتأثير المركز حتى يمضي على تشغيله نحو ستة أشهر. وفي غضون ذلك، تجري المناقشات بشأن إقامة المركزين الثاني والثالث للعدالة والأمن، مع أخذ الدروس المستفادة من إنشاء المركز التجريبي بعين الاعتبار.

٤٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخلية العمل على إيجاد خيارات سياساتية لتحقيق التناغم بين نظامي العدالة العرفية والعدالة الرسمية باعتباره متطلبا بالغ الأهمية لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. ومن المقرّر إجراء مشاورات موسعة في أوائل عام ٢٠١٣، بما في ذلك مع المجتمع المدني. وفي أيلول/سبتمبر، اختير موضوع إمكانية اللجوء إلى القضاء ليكون موضوع اليوم المفتوح للمرأة والسلام والأمن، حيث قدّم أكثر من ٧٠ امرأة من مختلف أنحاء ليبريا توصيات لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. وما زال تحقيق الفعالية في التحقيقات والملاحقة في قضايا العنف الجنسي والجنساني يمثل أمرا إشكاليا، ويكثر تسوية هذه القضايا خارج المحاكم. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت وزارتا العدل والشؤون الجنسانية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، حلقة عمل تم خلالها بلورة توصيات لمعالجة مسألة اغتصاب الأطفال يجري تنفيذها في إطار البرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي والجنساني.

٤٩ - ما زال نظام العدالة الجنائية يواجه مشاكل هيكلية تسهم في تعرض الضحايا والجناة المدعى عليهم لإساءة تطبيق العدالة. فالمتهمون بارتكاب الجرائم نادرا ما يقدمون للمحاكمة، وما زال معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجون البلد يبلغ حوالي ٨٠ في المائة. وشرع الجهاز القضائي ووزارة العدل في تنفيذ إجراءاتٍ للمراجعة المنتظمة لحالات الاحتجاز،

ويؤمل أن يُوقَّع في مستهل عام ٢٠١٣ مشروع القانون الذي يُتوخى من سنه التصدي للتأخير الذي يعرفه النظام، من خلال تعديل قانون هيئة المحلفين وتوسيع ولاية المحاكم الجزئية.

٥٠ - ووَلَّد استمرار ارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة إحباطا وتحديات أمنية داخل المرافق الإصلاحية، بما في ذلك السجن المركزي في مونروفيا حيث يُحتَجز نصف نزلاء السجون في ليبريا. ومنذ ١ آب/أغسطس، وقعت ١٣ حالة فرار من السجون في جميع أنحاء البلد. ولا يزال نقص الموظفين في مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل يمثل مشكلة. وقد دُرِّب ٦٩ موظفا لشؤون المؤسسات الإصلاحية في مجال استخدام القوة غير المميتة خلال الفترة قيد الاستعراض. واتُّخذت أيضا بعض الخطوات لتحسين صحة وتغذية النزلاء الذين يزدادون عددا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظمت وزارة الصحة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حلقة دراسية لمديري السجون تركز على إدارة تغذية السجناء وتوحيد معايير الرعاية الصحية. وأُنشئت مصحتان جديدتان، الأولى في سجن تومانبورغ، في كانون الأول/ديسمبر، والثانية في سجن زويدرو، في كانون الثاني/يناير، وذلك في إطار المشاريع السريعة الأثر التي تدعمها البعثة. وتواصلت أيضا الأعمال التحضيرية لتشييد سجن جديد في مقاطعة مونتسيرادو.

واو - القوات المسلحة الليبرية

٥١ - في القمة الاستثنائية لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تعهدت الرئيسة جونسون سيرليف بإلحاق فصيلة من القوات الليبرية ببعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وهو ما أقرته السلطة التشريعية في وقت لاحق.

٥٢ - وعلى النحو الوارد في الفقرة ١٧ أعلاه، واصلت القوات المسلحة الليبرية مشاركتها في المبادرة الأمنية الحدودية المشتركة، أي عملية استعادة الأمل، وذلك على امتداد الحدود الليبرية مع كوت ديفوار. وأتاح هذا النشر الأول من نوعه مؤشرا على الإمكانيات المتاحة للجيش، رغم أوجه القصور في الإسناد اللوجستي وغيره من أشكال الدعم. وهناك أيضا حاجة إلى المزيد من التدريب والدعم للتغلب على التحديات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وتخطيط العمليات واتخاذ القرار. وقد جرى وضع مشروع استراتيجية الدفاع الوطني، ومن المتوقع أن تحظى بالموافقة عليها في شباط/فبراير ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تصبح القوات المسلحة جاهزة للعمل تماما بحلول عام ٢٠١٤.

رابعا – بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد

ألف – سلطة الدولة

٥٣ – تَعزَّز بسط سلطة الدولة وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، رغم التحديات التي لا تزال قائمة في مجال تلبية الاحتياجات المتعلقة بالهياكل الأساسية، ولا تزال قدرة المسؤولين الحكوميين المحليين على الإدارة بشكل فعال محدودة. وخصص في الميزانية الوطنية مبلغ ٣ ملايين دولار لصناديق تنمية المقاطعات (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)، يجري الحصول عليها عن طريق مجالس المقاطعات. وتتواصل الجهود الرامية إلى تمكين مسؤولي المقاطعات، حيث تركز وزارة الشؤون الداخلية على وضع آليات للتنمية الاقتصادية المحلية والحوكمة المتجاوبة من خلال تنظيم دورات وحلقات دراسية منتظمة للمسؤولين. وفي الوقت نفسه، يجري وضع آليات الشفافية والمساءلة لتشجيع الإدارة الفعالة للأموال من قِبَل الهيئات المحلية، مثل مجالس المقاطعات (أعلى هيئة لصنع القرار على مستوى المقاطعات في كل صندوق من صناديق التنمية)، ولجان المقاطعات المعنية بإدارة التنمية وأفرقة إدارة المشاريع.

٥٤ – وفي تشرين الأول/أكتوبر، كشفت الحكومة عن مشروع خطة تنفيذ اللامركزية على مدى خمس سنوات (٢٠١٢-٢٠١٧) بقيمة قدرها ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تشمل استراتيجية تنفيذ اللامركزية على مدى ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، التي ترمي إلى نقل بعض مهام ١٢ وزارة من غير وزارة المالية وهيئتين إلى المقاطعات، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر لمبلغ قدره ٢٣ مليون دولار في هياكل الإدارات على مستوى المقاطعات. ورغم الالتزامات الأولية التي خصصتها الجهات المانحة، وقدرها ١٧,٤ مليون دولار، ما زالت هناك فجوة في التمويل تبلغ حوالي ٣٢,٦ مليون دولار. ويجري استعراض مشروع قانون الإدارة المحلية، وهو الإطار القانوني والتنظيمي لتنفيذ السياسة الوطنية للامركزية والإدارة المحلية، وذلك من قِبَل أصحاب المصلحة، بما في ذلك جميع الوزارات باستثناء وزارة المالية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري للأمم المتحدة وغيرها من الجهات. ومع ذلك، فسنّ ذلك القانون لن يكفي وحده لتنفيذ تدابير تحقيق اللامركزية وإنجاز التعديلات الدستورية المطلوبة.

٥٥ – وقد بُذلت جهود لتوسيع نطاق إصلاح الطرق؛ غير أن مستوى الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلد، المتدني أصلا، قد ازداد تراجعا نتيجة لطول موسم الأمطار. وقد ساهم ذلك بدوره في الزيادة الكبيرة في أسعار الأرز والوقود في بعض المناطق الريفية المعزولة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت وزارة الأشغال العامة برنامج إنشاء الهياكل الأساسية الطرقية في موسم الجفاف، حيث دفعت الحكومة ١٥ مليون دولار لإصلاح الطرق في حالات الطوارئ.

وزادت الجهات المانحة الدعم المقدم لقطاع الهياكل الأساسية من خلال الصندوق الاستئماني لإعادة تعمير ليبريا الذي يديره البنك الدولي، حيث خصصت ١٧٥ مليون دولار لإصلاح الطرق الرئيسية.

باء – الحوكمة

٥٦ – ما فتئت مسألة الفساد والنزاهة العامة تشكل موضوعا محوريا في الخطاب العام، لكن إحراز التقدم في مكافحة الفساد ظل بطيئا. فمنذ عام ٢٠١٠، قدمت لجنة مكافحة الفساد الليبرية ٢٤ حالة إلى وزارة العدل لإحالتها إلى المحاكمة. وصدر أول حكم بالإدانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو الآن في مرحلة الاستئناف. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، اتخذت الرئيسة خطوات لإنفاذ الأمر التنفيذي رقم ٣٨، الذي وضِعت بموجبه مدونة لقواعد السلوك الإداري. وشملت تلك الخطوات إيقاف وزراء ومسؤولين آخرين في انتظار امتثالهم لقواعد الإعلان عن الأصول. ولم تتخذ الحكومة إجراءاتٍ بشأن التوصيات الصادرة عن عمليات مراجعة حسابات المؤسسات العامة، وما زالت مدونة قواعد السلوك في الخدمة المدنية لم تصدر بعد عن السلطة التشريعية.

جيم – الموارد الطبيعية

٥٧ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ركز الاهتمام الكبير من وسائل الإعلام والمجتمع المدني على انعدام الشفافية في منح تراخيص الاستخدام الخاص المتعلقة بالاستغلال التجاري لمليوني هكتار من الغابات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، كلفت الرئيسة هيئة تحقيق مستقلة خاصة بإجراء استعراض لتراخيص الاستخدام الخاص. وفي أعقاب ذلك، طلبت الرئيسة، بناء على توصيات تلك الهيئة، مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم إدارة المناطق الحرجية الجماعية وتراخيص الاستخدام الخاص، وكذلك محاكمة مخالفي القانون الوطني لإصلاح قطاع الغابات وقانون حقوق المجتمعات المحلية. وحلَّت الرئيسة أيضا مجلس إدارة وكالة تنمية الغابات وأمرت بإخضاع حساباتها للمراجعة الكاملة. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت الرئيسة الأمر التنفيذي رقم ٤٤ الذي ينص على تعليق إصدار تراخيص الاستخدام الخاص وأي نشاط يتعلق بقطع الأخشاب أو تصديرها بموجب هذه التراخيص، ويعزز وقف الأنشطة الذي كانت هيئة تنمية قطاع الغابات قد أمرت به في شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، ازدادت المتأخرات الضريبية المستحقة على شركات الأخشاب التجارية لتبلغ ٣٤,٧ مليون دولار.

٥٨ - وتتواصل المواجهات بين المجتمعات المحلية ومزارع أشجار المطاط ونخيل الزيت بشأن الطريقة التي يجري بها تخصيص الأراضي لإنشاء مناطق الامتياز و/أو توسيع نطاقها. والسبب في العديد من هذه المنازعات يعود إلى كيفية منح الامتيازات، التي تستند إلى نظام لحيازة الأراضي غير محدد المعالم إذ يعتبر أن جميع الأراضي التي ليس لها سند ملكية تقع في إطار الملكية العامة. ويعني ذلك أن الدولة بوسعها توسيع نطاق ملكيتها للأراضي بشكل كبير دون الحصول على موافقة من المجتمعات المحلية المتضررة. وبدأت الحكومة، في آب/أغسطس، بتمويل من مصرف التنمية الأفريقي، مراجعة خمسة اتفاقات زراعية بغرض شطبها من القائمة الحالية المتعلقة بالأراضي المُؤجَّرة وقيدها في إطار اتفاقات الامتياز الكامل، وفقا لاتفاقات الإيجار النموذجية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية تكليفا بإجراء عملية مراجعة حسابات الامتيازات الأربعة التي منحتها الحكومة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١.

٥٩ - وتتضمن جميع اتفاقات الامتياز أحكاما بشأن الآليات الثلاثية، التي يدخل فض المنازعات في إطارها والتي تتيح، إذا ما نُفِّذت، تحقيق كفاءة الرقابة الحكومية. ومع ذلك، فبينما ينبغي أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة في التوسط لإنهاء المواجهات الناشئة عن بدء الشركات لتعليم حدود مناطق امتيازها وإنشائها وتوسيع نطاقها، تقع هذه المهمة بشكل مطرد على كاهل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي نجحت في جعل تلك المظالم محط الاهتمام الوطني والدولي. ففي مقاطعات غبارربولو، وغراند كيب ماونت، وبومي (مزرعة سايم داربي)، وفي مقاطعة غراند باسا (مزرعة إيكواتوريَل بالم أويل)، وفي مقاطعتَيْ ميريلاند، وريفر غي (مزرعة ميريلاند أويل بالم بلانتيشن)، بذلت المجتمعات المحلية والشركات جهودا للتفاوض المباشر، وقدمت البعثة الدعم لإجراء الحوار في كل مقاطعة.

٦٠ - وتجري مشاورات في جميع أنحاء البلد مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية ومجموعات الشباب بشأن وضع مشروع سياسة الحقوق المتعلقة بالأراضي التي تُصنِّف حيازة الأراضي إلى أربع فئات (الحيازة العامة، والحيازة الحكومية، والحيازة العرفية، والحيازة الخاصة)، وتعالج المسائل المتعلقة بأمن الحيازة، والتكافؤ في فرص الحصول على الأراضي والتساوي في المنافع لجميع فئات مستخدميها. ومن المتوقع أن تشكل هذه السياسة أساسا لقانون الحقوق المتعلقة بالأراضي الجديد وأن تستخدم كمرجعية لإصلاح قطاع الأراضي. وقدمت لجنة الأراضي، بدعم من صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وغيرهما من الشركاء، إنشاء مراكز تنسيق الأراضي في خمس مقاطعات. وشرع أول تلك المراكز، الذي أنشئ في مقاطعة لوفا، تقديم خدمات فض المنازعات واستقبال الشكاوى في كانون الثاني/يناير.

٦١ - وفي عام ٢٠١٢، جرى تصدير ما مجموعه ٠١٨,٩٦ ٣٤ قيراطا من الماس الخام، بقيمة ١٢,٤٩ مليون دولار، مما أتاح للحكومة إيرادات قدرها ٠,٣٧ مليون دولار. ولكن الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يظل محدودا، نظرا لنقص الموارد وعدم حضور سلطة حكومية فعالة في مناطق الإنتاج. وعاقت الفجوات المتعلقة بالقدرات المتاحة في المكاتب الحكومية الإقليمية المعنية بالماس قدرة السلطات على رصد ومراقبة خروج الماس من المقاطعات. وعقدت لجنةٌ تقنيةٌ اجتماعاتٍ منتظمةٍ مع فريق العمل الرئاسي المعني بالماس، وذلك لمعالجة ما تبقى من التوصيات المتعلقة بتنفيذ تعزيز القطاع والقيام بالأعمال التحضيرية للبعثة الاستعراضية التابعة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ التي ستجري في آذار/مارس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت مشاورات عامة لمراجعة قانون التعدين والمعادن الحالي، الذي كان قد صدر في عام ٢٠٠٠.

خامسا - المسائل الشاملة

ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٦٢ - واصلت الأمم المتحدة في ليبريا تعزيز ''توحيد أدائها'' من خلال إنجاز برنامج ''توحيد الأداء''، الذي خلف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويشتمل البرنامج على أربع ركائز تتواءم مع خطة عمل الحكومة المتعلقة بهيكل ركيزة التحويل. والركائز هي: السلام والأمن وسيادة القانون؛ والتحويل الاقتصادي المستدام؛ والتنمية البشرية؛ والحوكمة والمؤسسات العامة. وهناك ١١ من الأفرقة العاملة المعنية بالنتائج في إطار هذه الركائز، تمثل القوى المحركة التقنية التي تضطلع بعملية البرمجة. ويشمل برنامج توحيد الأداء أيضا خطة عمل محددة التكاليف. ومن أجل مواصلة مواءمة البرمجة والعمليات، وضع فريق الأمم المتحدة القطري خطط عمل مشتركة لعام ٢٠١٣، بما في ذلك تخصيص الموارد في حدود بارامترات إطار ''توحيد الميزانية''.

٦٣ - وأحرز تقدم أيضا في مجال إدارة التغيير، حيث نفذت منظومة الأمم المتحدة برنامجا مشتركا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعت إلى الشروع في عمليات مشتركة في مجالات المشتريات والإدارة والموارد البشرية.

باء – الإعلام

٦٤ – في كانون الثاني/يناير، أعلنت الرئيسة التزام إدارتها بحماية حرية الصحافة. غير أن التشريعات الوطنية لم تعدل حتى الآن لمواءمة القانون مع إعلان تيبل ماونتن بشأن حرية الصحافة في أفريقيا، الذي وقعته الرئيسة في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٦٥ – وتعمل بعثة الأمم المتحدة مع حكومة ليبريا من أجل التخفيف من حدة حالات عدم اليقين وإدارة توقعات العموم بشأن انسحاب قوات البعثة ونقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. وقد أنشئ فريق عامل معني بالاتصالات ضمن الفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة يركز اهتمامه على العملية الانتقالية. ويجري أيضا وضع استراتيجية واسعة النطاق للاتصالات للعملية الانتقالية بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الحكوميين.

٦٦ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت إذاعة البعثة نقل البرامج الإذاعية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالفرنسية عن مبادرات المصالحة الإيفوارية لتبثها للاجئين الإيفواريين في المقاطعات الحدودية في ليبريا. وفي الفترة السابقة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في سيراليون، بثت إذاعة البعثة مقابلات أسبوعية مع مسؤولي الانتخابات السيراليونيين وجهتها إلى المجتمعات المحلية الليبرية على طول الحدود مع سيراليون.

جيم – الشؤون الجنسانية

٦٧ – واصلت البعثة تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في عملها، بما في ذلك تدريب موظفيها على تنفيذ الولايات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأمم المتحدة ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية تنسيق الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك تعزيز الآليات الرامية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له وتعزيز قدرة الوزارة في المقاطعات.

٦٨ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دعت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ممثلين من منظمات المجتمع المدني النسائية من ١٠ بلدان في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والأمم المتحدة لعقد اجتماع لمناقشة الدور القيادي للمرأة خلال العمليات الانتقالية لحفظ السلام. وتضمنت التوصيات دعوة إلى تعزيز الملكية المحلية لبرامج الانتقال، وتعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية.

دال – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٩ – تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١) المتعلق بتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات النزاع وما بعد النزاع، قامت البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتدريب ٢٠ مدربا في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية من الأجهزة العاملة في قطاع الأمن في ليبريا. وأجرت البعثة أيضا تدريبا في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة ١ ٦١١ من أفراد حفظ السلام المنشورين حديثا.

هاء – السلوك والانضباط

٧٠ – واصلت البعثة جهودها الرامية إلى منع سوء السلوك من خلال دورات التدريب التعريفي ودورات تجديد المعلومات لجميع فئات الموظفين، وبرامج التوعية للمجتمعات المحلية القريبة من منشآت الأمم المتحدة. وكانت عمليات التفتيش المفاجئ للمنشآت التي يمنع دخولها وزيارات تقييم المخاطر للمنشآت العسكرية من ضمن التدابير المتخذة من أجل كفالة امتثال سياستي التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجري تعزيز الشراكات للتوعية بشأن آلية الأمم المتحدة لمساعدة الضحايا. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، أبلغ عن تسعة ادعاءات بوقوع سوء سلوك جسيم على يد أفراد حفظ السلام، بما في ذلك ادعاء بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين.

واو – أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٧١ – شكلت الأنشطة الإجرامية وحوادث المرور على الطرق الأخطار الرئيسية التي تعرض لها أفراد الأمم المتحدة وأصولها، لا سيما في مونروفيا. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، تعرض اثنان من موظفي الأمم المتحدة للسلب المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن ٢٨ من الجرائم التي لم تستخدم فيها الأسلحة، بما في ذلك السطو على المنازل والسرقة والاعتداء. ووقعت ١١ حالة من حالات إلقاء القبض على موظفين تابعين للأمم المتحدة أو احتجازهم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، توفي موظفان دوليان وموظف وطني واحد وجنديان جراء إصابتهم بأمراض أو تعرضهم لحوادث.

سادسا – نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ألف – العنصر العسكري

٧٢ – بلغ القوام العسكري المأذون به للبعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ما قدره ٩٥٢ ٧ فردا، وهو يشمل مقرا لقيادة القوة في مونروفيا وست كتائب مشاة منتشرة في قطاعين وقوة للرد السريع بحجم كتيبة في مونروفيا وقاعدتَين للعمليات المتقدمة متاخمتين للطرق المؤدية إلى الحدود مع كل من كوت ديفوار وغينيا.

٧٣ – وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بدأت قوة البعثة المرحلة التالية من عملية انسحابها. وبحلول ١٨ شباط/فبراير، كان ١٣٠ ١ جنديا قد عادوا إلى أوطانهم من ليبريا، بما في ذلك كتيبة مشاة (٧٧٠ جنديا)، وسرية هندسة (٢٦٠ جنديا)، وسرية إشارة (١٠٠ جندي). وبلغ القوام العسكري للبعثة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ ما قدره ٨٢٢ ٦ جنديا، بما في ذلك ١٨٣ امرأة. وخرجت قوة البعثة الآن من مقاطعة ريفرسيس، وروبرتسبورت في مقاطعة غراند كيب ماونت، وفويا في مقاطعة لوفا.

٧٤ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم إحداهما الأخرى من خلال ترتيبات التعاون بين البعثات وقامتا بتنسيق وثيق للأنشطة الحدودية على النحو المفصل في الفقرة ١٩ أعلاه. وواصلت البعثتان أيضا الأعمال التحضيرية الرامية إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الذي يأذن بنقل ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة منتشرة في ليبريا إلى كوت ديفوار لكي تستخدم في كلا البلدين وعلى امتداد الحدود بينهما وعبرها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وافق البلد المعني المساهم بقوات على النقل الذي من المتوقع أن يحدث في وقت لاحق من هذا العام.

باء – عنصر الشرطة

٧٥ – في ١٨ شباط/فبراير، كان في البعثة ٣٤٠ ١ فردا من أفراد الشرطة، من أصل العدد الأقصى المأذون به البالغ ٧٩٥ ١ فردا، منهم ٤٩٨ مستشارا لشؤون الشرطة (من بينهم ١٦ مستشارا لشؤون الهجرة)، و ٢٦٥ ١ فردا في ١٠ من وحدات الشرطة المشكلة، و ٣٢ من ضباط السجون. ويضم عنصر الشرطة ١٨٦ امرأة. وقد أذن القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢) مؤخرا بثلاث من أصل وحدات الشرطة المشكلة العشر. وتماشيا مع ذلك القرار، نشر فريق متقدم لأولى وحدات الشرطة المشكلة الإضافية هذه في ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويتوقع أن تبدأ هذه الوحدة، الذي ستتخذ من مقاطعة بومي مقرا لها، العمل في شباط/فبراير ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن عنصر الشرطة في البعثة ثلاث من

وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في مونروفيا، ووحدة في كل من مقاطعات بونغ وغراند باس وغراند غيده ولوفا.

جيم – العنصر المدني

٧٦ – في ١ شباط/فبراير، كان يعمل في البعثة ١ ٦٦٤ موظفا مدنيا من أصل ١ ٨١٧ موظفا مدنيا مأذونا بهم، من بينهم ٢٤ في المائة من النساء. ومن بين الموظفين الفنيين الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ موظف، هناك ٢٦ في المائة من النساء، في حين أن نسبة النساء في صفوف الموظفين الإداريين الـ ١ ١٦٤ تبلغ ٢٣ في المائة.

سابعا – الملاحظات

٧٧ – تواصل ليبريا التقدم بخطوات كبيرة في مجال توطيد السلام والاستقرار اللذين تحققا بمشقة. وأحيي تطلعات شعب ليبريا للمشاركة في العمل الصعب اللازم للتغلب على انقسامات الماضي العميقة الجذور، وبناء مستقبل قائم على المساواة في الحصول على الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وسيساعد هذا الالتزام في معالجة المسائل التي لا تزال تفرق بين الليبريين على ضمان أن يبقى البلد على مسار التحول الإيجابي.

٧٨ – وأرحب بإطلاق رؤية ليبريا لعام ٢٠٣٠، التي ترسم مسارا لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية على مدى العقدين المقبلين. وتوفر خطة التنمية الخمسية لليبريا، المسماة جدول أعمال التحول، فرصة هامة للبناء على الإنعاش المثير للإعجاب الذي شهده البلد في أعقاب الحرب، وأشجع الشركاء على دعمها. ويحدوني الأمل في أن أرى مشاركة واسعة في خريطة الطريق للمصالحة الوطنية التي تفتح الباب أمام إجراء مناقشة منظمة بشأن انقسامات الماضي والحاضر، وإيجاد مسار بناء للتصدي للتحديات التي تؤثر في كل ليبري. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن يضطلع جميع الليبريين، ولا سيما من يتولون وظائف عامة، بدورهم للمساعدة في الوفاء بهذه الوعود البعيدة المدى.

٧٩ – وتظل مواصلة التصدي للمسائل التي تمهد الطريق أمام تقدم البلد في الأجل الطويل بدعم من شركائها من الأمور الحاسمة بالنسبة لليبريا. ويجب أن تعكس جميع عمليات الإصلاح إرادة الشعب وأن تشمل مشاركته الفعالة إذا ما أريد ترسيخها. وأرحب، بالتالي، بالحوار الحي، والبناء بالرغم من عدم انسجامه في بعض الأحيان، الذي يجري حاليا فيما يتعلق بالمسائل التي تشكل صميم السلام المستدام، بما في ذلك الإصلاح الدستوري واللامركزية والمصالحة الوطنية.

٨٠ - وإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، تبدأ ليبريا عملية هامة للإصلاح الدستوري. وأشعر بالتشجيع من هذه الخطوات التي ستعزز الأسس التي يقوم عليها استقرار البلد في الأجل الطويل. وتشرع لجنة مراجعة الدستور في المشاركة على نطاق واسع في العملية التشاورية التي من المقرر التقدم وفقا لها، وكذلك في المحتوى الموضوعي الذي يتعين تناوله، بما في ذلك ما إذا كان يتعين إجراء تعديلات محدودة أو تنقيح أوسع نطاقا للدستور. ويتيح الإصلاح الدستوري فرصة لإضفاء الطابع المؤسسي على الجوانب الهامة لجدول أعمال الإصلاح في مرحلة ما بعد النزاع في ليبريا، بما في ذلك الأخذ باللامركزية في الاضطلاع بالمهام الحكومية، وهو ما يتوقع ألا يحسن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية فحسب، بل أن يزيد أيضا من مشاركة المواطنين في الساحة السياسية.

٨١ - ويتطلب أيضا الاستقرار في الأجل الطويل أن يشتد عود القطاع الأمني لليبريا بحيث يحظى بثقة المواطنين. ويتطلب ضمان الروح المهنية لدى القطاع الأمني آليات فعالة للرقابة والمساءلة، والتقيد بالمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. وتشكل العمليات الناجحة للأجهزة الأمنية، بما في ذلك في المناطق الحدودية، مؤشرا على زيادة القدرات. وستواصل البعثة دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة حجم واحتراف وحدات الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة لها. غير أنه سيكون من الحيوي أن تواصل الحكومة إظهار التزامها عن طريق تخصيص موارد كافية لتغطية تكاليف التشغيل والتكاليف المتكررة والمتعلقة بالتنمية. وبالنظر إلى أهمية أمن الحدود، من المشجع أن المبلغ المرصود في الميزانية لمكتب الهجرة والجنسية يزداد وأن هناك تقدما في انتقاء موظفيه وتدريبهم.

٨٢ - ويثلج صدري التقدم الذي أحرزته الحكومة والبعثة في مجال النهوض بعملية الانتقال الأمني، التي انتقلت الآن إلى مرحلة التنفيذ. وقد بذل أصحاب المصلحة الليبريون، بدعم من البعثة، جهودا جديرة بالثناء من أجل التغلب على التحديات التشغيلية التي تواجهها الحكومة في مجال نشر ضباط الشرطة والهجرة في مناطق البلد التي سُحب منها الأفراد العسكريون في البعثة. وستواصل الأمم المتحدة إبقاء الحالة قيد الاستعراض الدقيق. وفي الوقت نفسه، سيكون من الأهمية بمكان أن تخصص الحكومة موارد كافية لهذه العملية، وأن توائم خدمات الأمن خطط النشر والجداول الزمنية للتدريب مع وتيرة الانتقال. ومن الضروري أيضا التنسيق بين مختلف الآليات التي تدعم عملية الانتقال وتطوير قطاعي العدالة والأمن.

٨٣ - وقد بذلت السلطات الليبرية والإيفوارية جهودا هامة من أجل تعزيز الأمن على طول حدودهما المشتركة. وقد أظهرت ليبريا التزامها بالقيام بدورها، وذلك بعدة وسائل منها مواصلة نشر عملية إعادة الأمل. وقامت البعثة أيضا بتعزيز جهودها، بالتعاون مع عملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة. وما زالت الحالة هشة، وستظل تشكل مخاطر ريثما تتم معالجة المسائل الأساسية. ويلزم المجتمعات المحلية على جانبي الحدود التصدي إلى طائفة من التحديات التي تتصدى لجذور عدم الاستقرار، بما في ذلك مسائل حيازة الأراضي والتوترات العرقية وأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والأنشطة المرتبطة بالاستغلال غير المشروع للموارد وتوافر الأسلحة ووجود المقاتلين السابقين والمرتزقة. وبالتالي يتوقف توطيد السلام على وجود استراتيجية شاملة طويلة الأجل لمعالجة هذه المسائل الأساسية وغيرها من المسائل. ومن المهم أن تواصل الحكومتان مناقشاتهما بشأن وضع استراتيجية مشتركة للحدود.

٨٤ - ويعتمد استمرار الاستقرار في ليبريا اعتمادا كبيرا على الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ولا يزال تحسين نظام العدالة الجنائية والتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة وزيادة فرص الحصول على خدمات العدالة والأمن لجميع الليبريين من الأمور المهمة بشكل خاص بالنسبة لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقدم المحرز من أجل تفعيل مركز العدالة والأمن في غبارنغا. وأشير أيضا إلى أن الأعمال التحضيرية جارية من أجل إنشاء المركزين الثاني والثالث، وأحث على استفادة هذين المشروعين المقبلين من الدروس المستخلصة من تجربة غبارنغا.

٨٥ - وقد سلطت الضوء في تقاريري السابقة على التحدي المتمثل في استمرار الإفلات من العقاب على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. ومما يثلج صدري أن حالات العنف الغوغائي في الآونة الأخيرة قد أدت إلى اعتقالات. وسيكون من المهم البت في هذه الحالات على وجه السرعة من خلال نظام المحاكم. ورغم التقدم المهم المحرز في مجال تعزيز آليات التصدي لجرائم العنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عنها، ما زالت المحاكمة على هذه الجرائم تشكل تحديا، بسبب ضعف القدرات المؤسسية وارتفاع التكلفة، على الصعيدين المالي والاجتماعي، بالنسبة للضحايا وأسرهم. وتتطلب جهود الوقاية الكثير من الاهتمام من جانب الحكومة والشركاء الدوليين على حد السواء.

٨٦ - وتعد الأراضي من الأمور الحاسمة في ليبريا، بوصفها مصدرا محتملا للتراعات والفرص من أجل تحسين سبل كسب العيش. وفي الوقت نفسه، تضطلع الآليات المحلية لوسائل تسوية المنازعات البديلة ولجان السلام المحلية بدور هام، في ضوء تكرار التراعات، لا سيما على الأراضي. وأشجع الحكومة بقوة على إنشاء آليات وظيفية لتسوية التراعات لمعالجة نزاعات محددة بين أصحاب الامتيازات والمجتمعات المحلية.

٨٧ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة في ليبريا، كارين لاندغرين، وكذلك جميع أفراد البعثة المدنيين والنظاميين على مساهمتهم في توطيد السلام في ليبريا. كما أود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ولجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية الليبرية والدولية على مساهماتها في الحفاظ على السلام والتنمية في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: القوام العسكري وقوام الشرطة في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٣

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
الاتحاد الروسي	٤	–	–	٤		٩
إثيوبيا	١٠	٤	–	١٤		–
الأرجنتين	–	–	–	–		١٢
الأردن	٤	٥	١١٦	١٢٥	٢٣٩	١٦
إكوادور	٢	١	–	٣		–
ألمانيا	–	–	–	–		٥
إندونيسيا	١	–	–	١		–
أوروغواي	–	–	–	–		٤
أوغندا	–	–	–	–		١٤
أوكرانيا	٢	٢	٢٧٥	٢٧٩		١٩
باراغواي	٢	١	–	٣		–
باكستان	٧	٩	١ ٩٩٠	٢ ٠٠٦		١٤
البرازيل	٢	١	–	٣		–
بلغاريا	٢	–	–	٢		–
بنغلاديش	١٣	٧	١ ٣٧٩	١ ٣٩٩		٩
بنن	٢	١	–	٣		–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–		١٠
بولندا	١	–	–	١		٢
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢	١	–	٣		–
بيرو	٢	٢	–	٤		–
تركيا	–	–	–	–		٢٨
توغو	٢	١	–	٣		–
جامايكا	–	–	–	–		–
الجبل الأسود	٢	–	–	٢		–
الجمهورية التشيكية	–	–	–	–		–
جمهورية كوريا	١	١	–	٢		–
جمهورية مولدوفا	٢	–	–	٢		–
الدانمرك	٣	٢	–	٥		–
رواندا	–	–	–	–		٨

البلد	العنصر العسكري					الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	
رومانيا	٢	–	–	٢		–
زامبيا	٢	–	–	٢		١٩
زمبابوي	١	–	–	١		٣١
ساموا	–	–	–	–		–
سري لانكا	–	–	–	–		١٤
السلفادور	٢	–	–	٢		٢
السنغال	١	٢	–	٣		–
السويد	–	–	–	–		١٩
سويسرا	–	–	–	–		٣
صربيا	٤	–	–	٤		٦
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦		١٨
غامبيا	٢	–	–	٢		١٨
غانا	٩	٧	٧٠٠	٧١٦		٢٧
فرنسا	–	١	–	١		–
الفلبين	٢	١	١١٥	١١٨		٣٤
فنلندا	–	٢	–	٢		–
فيجي	–	–	–	–		٣١
قيرغيزستان	٣	–	–	٣		٤
كرواتيا	–	٢	–	٢		–
كينيا	–	٢	–	٢		٢٣
مالي	–	–	–	–		–
ماليزيا	٥	–	–	٥		–
مصر	٧	–	–	٧		٥
منغوليا	–	–	–	–		–
ناميبيا	١	٣	–	٤		٣
النرويج	–	–	–	–		٩
نيبال	٤	٣	١٥	٢٢	٢٥٦	١٥
النيجر	٢	–	–	٢		–
نيجيريا	١٣	٩	١ ٤٥٩	١ ٤٨١	١٢٠	١٤
الهند	–	–	–	–	٢٥٥	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٦	–	١٠		١٥
اليمن	–	١	–	١		٥
المجموع	**١٣٢**	**٨٣**	**٦ ٥٨٥**	**٦ ٨٠٠**	**٨٧٠**	**٤٧٠**